البند رقم 4:

تقرير حول

المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلـى

الدورة الثانية والأربعين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)

12-13 مايو 2026
أنقرة - الجمهورية التركية

الفهرس

تمهيد: 3

القسم الأول: التطورات الأخيرة لأنشطة منظمة التجارة العالمية الخاصة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 5

أ. أحدث المستجدات على مستوى منظمة التجارة العالمية 5

ب.تنفيذ اتفاقية تسهيل المبادلات 6

القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية 8

أ. المفاوضات التجارية 8

ب.أنشطة تسهيل التجارة 10

القسم الثالث: تدريب المقاولات في مواضيع التجارة الدولية 12

أ. دورات تدريبية في مجال التجارة الدولية 12

ب.برامج ودورات تدريبية تستهدف ريادة الأعمال النسائية والشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي 13

ت.دورات تدريبية لفائدة الفاعلين في قطاع السياحة: 15

القسم الرابع: وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية 17

أ. نظام الانضمام والمساعدة الفنية 17

ب.الوضع الحالي لانضمام دول منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية 17

الخـــلاصة: 19

الملاحـق 20

تمهيد:

بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – الكومسيك - يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بصفته الجهاز الفرعي لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بتنمية التجارة الإسلامية البينية، بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم والتدريب والمساعدات الفنية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي هذا الإطار، دأب المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إعداد تقارير حول تطور مفاوضات منظمة التجارة العالمية وتقديمها للاجتماعات الدورية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء - كومسيك - واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي ولمختلف دورات مجلس وزراء الشؤون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار التحضير للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإعداد تقارير ودراسات تمهيدية للتعريف بوجهات نظر الدول الأعضاء قصد إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين مختلف المواقف حول المواضيع قيد المناقشة.

كما ينظم المركز دورات تدريبية لفائدة ممثلي الدول الأعضاء من القطاعين العام والخاص حول المفاوضات التجارية الدولية والمفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

يصادف إعداد تقرير هذه السنة ظرفية خاصة بعد جائحة كوفيد 19 والصراعات الجيوسياسية في مناطق عديدة من العالم.

يأتي هذا التقرير في سياق دولي يتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار، حيث تستمر التوترات الجيوسياسية في عدة مناطق من العالم، بل وتزداد حدّتها، لاسيما في منطقة الخليج. وقد أدّى هذا الوضع إلى اضطرابات ملحوظة في إمدادات منتجات الطاقة، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على التجارة الدولية وسلاسل الإنتاج على الصعيد العالمي.

ووفقا لأحدث تقديرات منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن حجم التجارة العالمية، بعد أن شهد انكماشا بنحو -5% في عام 2023، لم يسجل سوى تعاف معتدل في عام 2024 بنسبة 2,3%، تلاه نمو لا يزال هشا في عام 2025 يُقدّر بما بين 2,5% و3%. أما بالنسبة لعام 2026، فتظل التوقعات غير مؤكدة، مع ترجيح تسجيل نمو في حدود 3%، وذلك رهين بتطور الأوضاع الجيوسياسية والظروف المالية الدولية. وتُعزى هذه التقلبات أساسا إلى استمرار اختلال سلاسل الإمداد، وارتفاع أسعار المنتجات النفطية مؤخرا، وتقلب أسعار المواد الأولية، إضافة إلى السياسات النقدية التقييدية وتقلبات سعر الدولار الأمريكي.

وفي هذا السياق المقيّد، أظهرت اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قدرا من الصمود النسبي. فقد بلغ الحجم الإجمالي لتجارتها مع بقية دول العالم نحو 5 تريليون دولار أمريكي في عام 2025، ومن المتوقع أن يستقر في حدود 5,1 تريليون دولار أمريكي وفق تقديرات عام 2026. ويُعزى هذا الاتجاه إلى انتعاش صادرات الخدمات، وتنويع الشركاء التجاريين، وتعزيز التجارة البينية لدول المنظمة، رغم استمرار حالة عدم اليقين في البيئة الدولية.

وقد تجلّت إرادة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للإسهام في إنعاش التجارة العالمية من خلال مشاركتها الفاعلة في أشغال منظمة التجارة العالمية. ففي هذا الإطار، ترأست كازاخستان أشغال المؤتمر الوزاري الثاني عشر المنعقد في جنيف عام 2022، تلاه المؤتمر الوزاري الثالث عشر الذي استضافته أبو ظبي عام 2024 برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة. واستمرارا لهذه الدينامية، شكّل المؤتمر الوزاري الرابع عشر، المنعقد في الكاميرون خلال الفترة من 26 إلى 29 مارس 2026، محطة بارزة كرّست الدور المتنامي للدول النامية في حوكمة التجارة العالمية. وتعكس هذه الدينامية التزام دول منظمة التعاون الإسلامي بتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر شمولا وتوازنا، لا سيما من خلال دعم الإصلاحات المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، وتسوية النزاعات، وتحسين إدماج الاقتصادات النامية في التجارة الدولية.

يلخص هذا التقرير النتائج الرئيسية للاجتماع الوزاري الرابع عشر. ويلخص هذا التقرير أيضا حالة تنفيذ اتفاقية تسهيل الاستثمار التي تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي. كما سيتم التركيز على حالة انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية. شهد المؤتمر الوزاري الثالث عشر الاختتام الناجح لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لإحدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي القمر الاتحادية.

ينقسم التقرير الحالي إلى ثلاثة أقسام رئيسية: **القسم الأول**: التطورات الجارية على صعيد منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ **القسم الثاني**: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال منظمة التجارة العالمية؛ **القسم الثالث**: تدريب الشركات على قضايا التجارة الدولية؛ **القسم الرابع**: حالات انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.

القسم الأول: التطورات الأخيرة لأنشطة منظمة التجارة العالمية الخاصة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

شهدت التطورات الأخيرة في أنشطة منظمة التجارة العالمية انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع عشر للمنظمة في مارس 2026 بمدينة ياوندي (الكاميرون). وقد ركزت المناقشات في هذا الإطار أساسا على إصلاح نظام تسوية المنازعات، والإدماج المستدام للاقتصاد الرقمي من خلال تمديد العمل بوقف فرض الرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني، وتعزيز الأمن الغذائي عبر تقليص الاختلالات في القطاع الزراعي. كما تناولت القضايا المدرجة على جدول الأعمال مواكبة دخول اتفاق دعم مصايد الأسماك حيز التنفيذ، لا سيما من خلال تقديم المساعدة الفنية وتعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

ومن جهة أخرى، أكدت المناقشات مجددا أهمية إحياء التعددية التجارية، وتعزيز شمولية النظام التجاري الدولي، وضمان مراعاة أفضل لأولويات التنمية. كما شهد عام 2025 تنظيم المنتدى العام تحت شعار «تعزيز، ابتكار، والحفاظ على المنجزات»، والذي أتاح منصة لتبادل الآراء بين صانعي القرار والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول القضايا الناشئة في التجارة العالمية.

وبالإضافة إلى عرض موجز لنتائج المؤتمر الوزاري الرابع عشر، تتناول هذه الفقرة أيضا تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، الذي يُعد من المواضيع ذات الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

أ. أحدث المستجدات على مستوى منظمة التجارة العالمية

كما أُشير إليه أعلاه، تميّز عام 2026 بانعقاد الاجتماع الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية في أواخر شهر مارس بمدينة ياوندي، بجمهورية الكاميرون. ويمكن تلخيص نتائج هذا الاجتماع، التي تعكس تقدما تدريجيا بشأن القضايا الرئيسية قيد النقاش داخل المنظمة، على النحو التالي:

- فيما يتعلق باتفاق دعم مصايد الأسماك، لم يتمكن الوزراء خلال هذه الدورة من اعتماد الشق الثاني من الاتفاق، المتعلق بوضع قواعد بشأن فائض القدرات والصيد الجائر. وقد اتفقوا على مواصلة المفاوضات في جنيف بهدف صياغة توصيات نهائية تُعرض على المؤتمر الوزاري الخامس عشر، وذلك وفقا للمادة 12 من الاتفاق الجزئي الساري حاليا .

- كما اعتمد الوزراء قرارين ضمن المؤتمر الوزاري الرابع عشر سبق أن وافق عليهما الأعضاء في جنيف :القرار الأول يهدف إلى تعزيز إدماج الاقتصادات الصغيرة في النظام التجاري متعدد الأطراف؛ أما القرار الثاني فيتعلق بتعزيز التنفيذ الدقيق والفعّال والعملي لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية في اتفاقيتي تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة.

- وفيما يتعلق بحزمة ياوندي، فقد تقرر إحالة الملفات التالية إلى جنيف لاستكمالها:

- إصلاح منظمة التجارة العالمية: تم اعتماد إعلان، غير أنه يقتصر أساسا على برنامج عمل للعامين المقبلين، دون معالجة حالة الجمود التي يشهدها نظام تسوية المنازعات.

- التجارة الإلكترونية والوقف المؤقت (الموراتوريوم): يُعد هذا الملف نقطة الخلاف الرئيسية؛ إذ انتهى العمل بالوقف المؤقت على فرض الرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني بنهاية مارس 2026 لعدم التوصل إلى توافق. ومع ذلك، اتفق الأعضاء على مواصلة المشاورات بشأن إطار جديد للتجارة الرقمية.

- الشكاوى في حالات عدم الانتهاك- اتفاق ترييس: انتهى العمل بالوقف المؤقت أيضا في نهاية مارس 2026، وتستمر المناقشات في جنيف لتفادي حالة من عدم اليقين القانوني الفوري.

- حزمة الدول الأقل نموا: تم التوصل إلى التزامات مبدئية، غير أن التدابير الملموسة المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق لا تزال قيد التفاوض في إطار متابعة نتائج ياوندي.

علاوة على ذلك، تميّز المؤتمر الوزاري الرابع عشر بعدد من الإعلانات والالتزامات متعددة الأطراف، التي وُصفت غالبًا بأنها «تقدم ملموس» في ظل غياب اتفاق متعدد الأطراف شامل. ويمكن عرضها على النحو التالي:

- تيسير الاستثمار من أجل التنمية: يُعد من أبرز النتائج، رغم طابعه التعددي (إذ لا يشمل جميع الأعضاء)، حيث تم اعتماد إعلان وزاري مشترك من قبل 129 عضوًا مشاركًا في اتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية. ويهدف هذا الاتفاق إلى إرساء إطار قانوني مُلزم لتبسيط إجراءات الاستثمار وجذب رؤوس الأموال نحو البلدان النامية. وقد أكد الموقعون عزمهم على إدماج هذا الاتفاق رسميًا ضمن هيكل منظمة التجارة العالمية، رغم استمرار معارضة بعض الأعضاء، مثل الهند.
- تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال النسائية: أولى المؤتمر اهتماما خاصا لمسألة الشمول، من خلال مناقشات ركزت على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور المرأة في التجارة الدولية. كما تم التأكيد على أهمية الأدوات الرقمية في تمكين النساء رائدات الأعمال، خاصة في إفريقيا، من الولوج إلى الأسواق العالمية.
- مبادرة القطن: حققت دول مجموعة C4 (بنين، بوركينا فاسو، مالي وتشاد) تقدما في ملف القطن، حيث تم الاتفاق على تعزيز التعاون بين منظمة التجارة العالمية ومؤسسات دولية مثل البنك الدولي، بهدف دعم سلاسل القيمة المحلية وتشجيع تحويل القطن داخل القارة الإفريقية.
- الزراعة: تقرر استئناف المفاوضات بشأن هذا الملف في جنيف ابتداءً من الشهر المقبل، في محاولة لتجاوز حالة الجمود قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس عشر. وقد أبرزت المناقشات خلال المؤتمر ثلاثة محاور رئيسية: تكوين المخزونات العمومية لأغراض الأمن الغذائي، الدعم الداخلي (الإعانات)، الأمن الغذائي والقيود المفروضة على الصادرات.

وفي الختام، اعتُبر المؤتمر الوزاري الرابع عشر بمثابة مؤتمر «انتقالي»، إذ أتاح تثبيت بعض المكتسبات لصالح أقل البلدان نموا والاقتصادات الصغيرة، مع إبراز استمرار الخلافات العميقة، لا سيما في مجالي التجارة الرقمية ودعم مصايد الأسماك.

ب. تنفيذ اتفاقية تسهيل المبادلات[1]

دخلت اتفاقية تسهيل التجارة التي تم إبرامها في بالي في ديسمبر 2013 حيز النفاذ في 22 فبراير 2017، بعد المصادقة عليها من قبل ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. وبعد أربع سنوات من دخول اتفاقية تسهيل التجارة حيز التنفيذ (TFA)، صادقت لجنة تسهيل التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، في 3 مارس 2021، على خارطة طريق لدراسة التقدم المحرز في تنفيذها.

إلى غاية اليوم، بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين أودعوا صكوك قبولهم للاتفاق 162 عضوا، أي ما يمثل معدل تصديق يناهز 97.6%. ويُعدّ تصديق مملكة تونغا، بتاريخ 26 يناير 2026، أحدث انضمام إلى هذا الاتفاق. كما يُقدَّر المعدل الإجمالي لالتزام أعضاء المنظمة بتنفيذ أحكام اتفاقية تيسير التجارة بنحو 87.6%.

وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، تشير البيانات المتاحة حتى مارس 2026 إلى أن 54 دولة عضوا قد صادقت على اتفاقية تيسير التجارة. في المقابل، لا تزال ثلاث دول أعضاء لم تستكمل إجراءات التصديق، وهي: موريتانيا، سورينام، واليمن. وتجدر الإشارة إلى أن القائمة التفصيلية لتواريخ التصديق متاحة ضمن قاعدة بيانات اتفاقية تيسير التجارة.

[1] https://tfadatabase.org/implementation

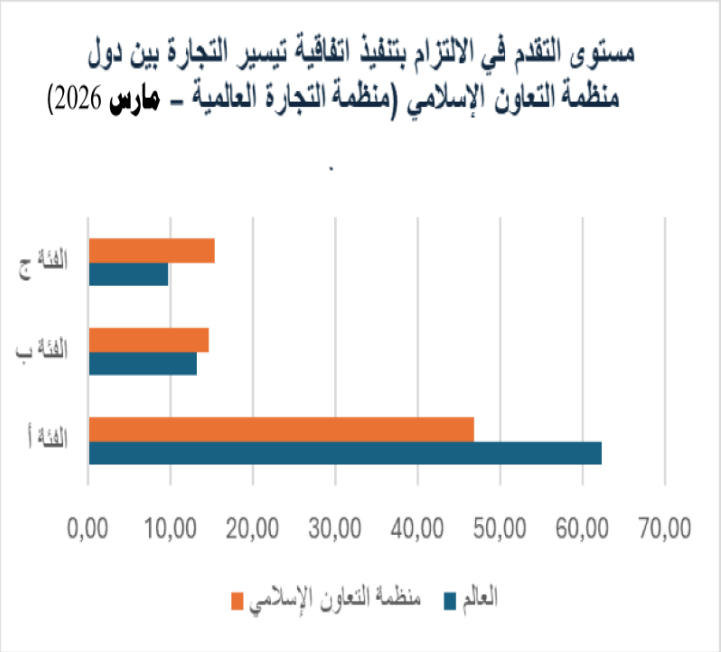

يبلغ المعدل الإجمالي لالتزام دول منظمة التعاون الإسلامي بتنفيذ أحكام اتفاقية تيسير التجارة نحو 79.5%، وهو مستوى أدنى من المتوسط العالمي. ويُعزى هذا الفارق أساسا إلى الارتفاع النسبي لعدد الدول النامية والبلدان الأقل نموا ضمن المنظمة، فضلا عن الوزن الكبير للتدابير من الفئة (ج) التي تتطلب دعماً فنيا وماليا.

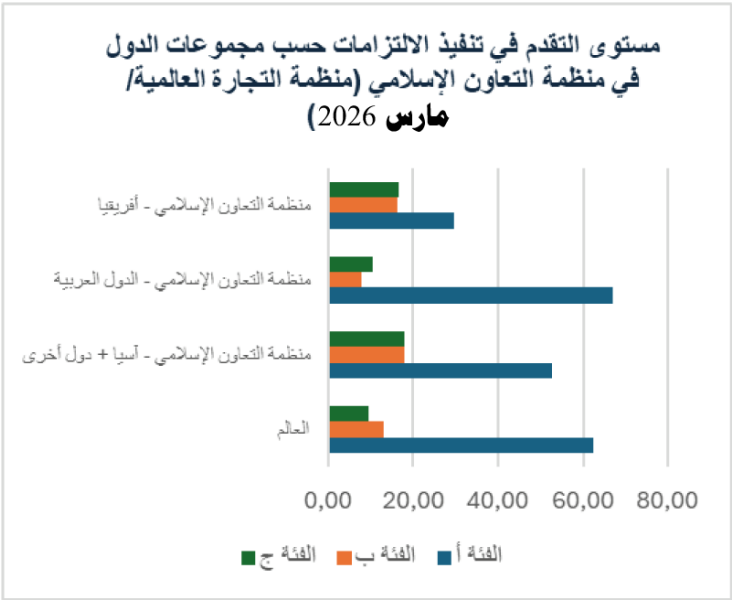

يُظهر التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي أن المجموعة العربية تتجاوز المعدل العالمي بمعدل 85.5%، في حين تبلغ نسبة التنفيذ في المجموعة الأفريقية 63% فقط[2]. ويختلف هذا المعدل حسب الفئات (أ)، و(ب)، و(ج)، مع تسجيل أفريقيا أدنى مستويات التنفيذ بين المجموعات.

تقدّم قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية ملخصا لحالة تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما توفر تفاصيل حول تطبيق التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية على مستوى دول ومناطق منظمة التعاون الإسلامي[3].

ويشتمل ملحق هذا التقرير على بيان يوضح حالة مصادقة دول منظمة التعاون الإسلامي على الاتفاقية.

[2] https://www.tfadatabase.org/fr/implementation/comparisons

[3] https://www.tfadatabase.org/fr/implementation/progress-by-measure

القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

في إطار الدعم المقدم للدول الأعضاء في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، أنجز المركز الإسلامي لتنمية التجارة العديد من أنشطة بناء القدرات بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتحضير للمؤتمرات الوزارية، والانضمام إلى المنظمة، وتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة (TFA) والتكامل الإقليمي. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

أ. المفاوضات التجارية

شملت الأنشطة المتعلقة بالمفاوضات التجارية في الآونة الأخيرة التحضيرات للمؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية، والمشاركة في المنتدى العمومي للمنظمة، فضلا عن تقديم المساعدة الفنية لبعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار مسار انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

❖ **مشاركة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية لعام 2025:**

شاركت السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، كمتحدثة في إحدى جلسات المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في مقر المنظمة بتاريخ 18 سبتمبر 2025. وقد ركزت الجلسة، التي كانت تحت عنوان **"إطلاق العنان للإمكانات الرقمية لأفريقيا من خلال البنية التحتية"**، على أحدث التطورات في مجال التجارة الإلكترونية وإمكانية مساهمة القطاع الخاص في معالجة فجوات البنية التحتية وتعزيز القدرات في القارة الأفريقية.

وخلال كلمتها، استعرضت السيدة البوعبدلاوي جهود المركز الإسلامي لتنمية التجارة في رقمنة إجراءات التجارة الخارجية بين الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مؤكدة على مبادرتي **e-phytos** و **e-TIR** كأدوات فعّالة لتسهيل التجارة بين هذه الدول.

❖ **ورشة إقليمية حول المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية والتحضيرات للمؤتمر الوزاري الرابع عشر للمنظمة، 9-10 فبراير 2026، الدار البيضاء، المملكة المغربية**

نُظّمت هذه الورشة، بالشراكة مع منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية، يومي 9 و10 فبراير 2026 بالدار البيضاء، المملكة المغربية. وقد أتاحت لممثلي الدول الأعضاء الاطلاع على آخر مستجدات ملفات التفاوض منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر. كما تناولت أشغالها التحضيرات وجدول الأعمال المحتمل للمؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في ياوندي، جمهورية الكاميرون، خلال الفترة من 26 إلى 29 مارس 2026.

وتندرج هذه الورشة في إطار استمرارية المبادرات السابقة، لاسيما الورشة التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثالث عشر التي نُظّمت في تونس سنة 2024، والرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن القضايا المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية.

❖ **المساعدة الفنية لانضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية**

شملت المساعدة الفنية في هذا المجال إعداد دراسة حول التحديات والفرص المرتبطة بانضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية. وقد تم عرض نتائج هذه الدراسة خلال المائدة المستديرة الثانية عشرة بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، التي عُقدت على هامش المؤتمر الوزاري الثالث عشر يومي 24 و25 فبراير 2024 في أبو ظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة.
سيواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة المشاورات مع شركائه لتنظيم الأنشطة الرامية إلى دعم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولاسيما:

- إطلاق اصدار بعنوان "الممارسات الجيدة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في المنطقة العربية"، الذي أعدّه المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية، وذلك على هامش أعمال المائدة المستديرة الصينية الثالثة عشرة حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، المقرر عقدها في مسقط، سلطنة عُمان، خلال الفترة من 12 إلى 14 مايو 2025.

- تنفيذ مهمة إشرافية لصالح جزر القمر، التي انضمت مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية.
- المشاركة في المائدة المستديرة الرابعة عشرة للصين حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، التي عُقدت يوم 25 مارس 2026 في ياوندي، على هامش المؤتمر الوزاري الرابع عشر للمنظمة.
- تقديم الدعم الفني لفائدة جزر القمر بشأن الممارسات اللاحقة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- عرض توصيات الدراسة المُنجزة بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق النقد العربي، حول أفضل ممارسات الانضمام إلى المنظمة، وذلك خلال الربع الأخير من سنة 2026 في أبو ظبي .
- دراسة إمكانيات تقديم الدعم للدول الآسيوية المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

1) أنشطة دعم مشاريع التكامل الإقليمي

في إطار دعم الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي، تم مؤخرا تنفيذ الأنشطة التالية، وهي:

- نظّمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لمنطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا ورشة عمل ومؤتمرًا إقليميًا للقطاع الخاص في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تحت عنوان: "كيف نمول تحول النظم الزراعية والغذائية؟"، وذلك خلال الفترة من 20 إلى 23 يناير 2025 في تونس. وبهذه المناسبة، استعرض المركز الإسلامي لتنمية التجارة تجربة منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة الزراعية والغذائية بين الدول الأعضاء.
- شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الدورة الرابعة عشرة لملتقى أبو ظبي السنوي للاستثمار (AIM2025)، التي أقيمت تحت شعار "خارطة الطريق لمستقبل الاستثمار العالمي". وبهذه المناسبة، نظم المركز، بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، جلسة نقاش خلال مائدة الإفطار بتاريخ 8 أبريل 2025، تمحورت حول اتفاقية تيسير الاستثمار التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وشهدت الجلسة حضور أكثر من 40 مشاركا، من ضمنهم ممثلون عن وزارات الاستثمار في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ووكالات تشجيع الاستثمار، إلى جانب ممثلين عن منظمات دولية وشركات استشارية متخصصة.
- تنظيم ندوة افتراضية يوم 8 مايو 2025 لتقديم اصدار عام 2024 من تقرير منظمة الأغذية والزراعة حول حالة أسواق السلع الزراعية في الدول العربية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وركزت الندوة على استعراض الفرص التجارية المتاحة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي في الدول العربية.
- نظّم المركز، بالشراكة مع مركز التجارة الدولي، دورة تدريبية افتراضية يومي 15 و16 يوليو 2025، بعنوان: آليات تعزيز التجارة الرقمية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد استهدفت الدورة أطر المؤسسات المعنية بالتجارة في جمهورية العراق، وجمعت 39 مشاركاً من وزارة التجارة العراقية ومؤسسات أخرى ذات صلة بالتجارة الرقمية، إلى جانب ممثلين عن مركز التجارة الدولي.
- شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المؤتمر الاقتصادي والدبلوماسي المغربي التوغولي، الذي انعقد يومي 17 و18 يونيو 2025 بالرباط، تحت شعار **"**التعاون المغربي التوغولي: تعزيز الإنجازات لبناء المستقبل معا**"**. وخلال هذا المؤتمر، أكدت السيدة لطيفة البوعبدلاوي على أهمية تعزيز الشراكة بين البلدين، فضلاً عن التعاون مع باقي دول منظمة التعاون الإسلامي، باعتبارها رافعة لتعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة الظروف الدولية المتقلبة والتحديات المصاحبة لها.
- تم عقد المنتديان الرابع والخامس لمنظمات التعاون الإقليمي، يومي 19 و20 نوفمبر 2024 في مراكش، المغرب، ويومي 2 و3 أكتوبر 2025 في إسطنبول، تركيا، على التوالي، بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية. شارك فيهما أكثر من 40 ممثلاً من 22 منظمة دولية، وأسهمت في وضع خارطة طريق للأنشطة المشتركة التي ستنفذها منظمات التعاون الإقليمي المشاركة.
- تنظيم ورشة لبناء القدرات خلال الفترة من 24 إلى 26 نوفمبر 2025 بالدار البيضاء، المملكة المغربية، تحت عنوان: «دور معلومات الائتمان والمعرّفات الفريدة للكيانات في دعم اتخاذ القرار في مجالي التجارة والاستثمار»، وذلك بالشراكة مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبنك التصدير والاستيراد الأفريقي.

ب. أنشطة تسهيل التجارة

تمثل تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة عاملاً حاسما في تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي. تتضمن هذه الجهود تنفيذ مبادرات تهدف إلى تبسيط وتقليص إجراءات عمليات الاستيراد والتصدير، بما في ذلك التحول الرقمي وتبني أفضل الممارسات الدولية في مجال الأنظمة، وذلك بما يتوافق مع أحكام اتفاقية تيسير التجارة. وفي هذا السياق، يُسلط الضوء على التفاصيل الخاصة بالمبادرات التي قام بها المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الفقرات التالية.

1) دعم رقمنة إجراءات التجارة الخارجية:

ستؤدي أنشطة رقمنة إجراءات التجارة الخارجية إلى خفض تكاليف معاملات الصادرات والواردات من السلع في الدول الأعضاء. ولتلبية توقعات الدول الأعضاء، يواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة والتحالف العالمي لتيسير التجارة بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، عملية تحديد احتياجات البلدان فيما يتعلق برقمنة إجراءات التجارة الخارجية المتعلقة بالصحة النباتية وشهادة النقل. وفي هذا الصدد، تم القيام بما يلي:

❖ **شهادة الصحة النباتية الإلكترونية:**

- تنظيم بعثتين استكشافيتين لتنفيذ حل e-Phyto في عملية التجارة الدولية، في نيجيريا (28 نوفمبر - 2 ديسمبر 2022) وفي توغو (13-17 مارس 2023). تهدف هاتان البعثتان، بناء على طلبات من هذين البلدين، إلى تحديد احتياجات الفاعلين الرئيسيين في القطاعين العام والخاص من حيث الرقمنة. وتحديد الصعوبات على أرض الواقع للحصول على شهادة الصحة النباتية وكذلك أفضل السبل للنجاح في رقمنة هذه العملية من أجل تحسين أثرها على تسهيل التجارة في الدول المعنية.
- ورشة عمل وطنية للإطلاق الرسمي لمشروع رقمنة إجراءات منح شهادات الصحة النباتية (e-phyto) في 24 مايو 2023 في لاغوس، نيجيريا، واكتمل المشروع في يونيو 2024. كما تم إطلاق المشروع في لومي، توغو، في 27 سبتمبر 2023، وتم الانتهاء من تنفيذه في يوليو 2024.
- تتعلق الإجراءات التي تم تنفيذها في إطار هذا المشروع خلال عام 2023 بما يلي:
  - تنظيم 5 دورات تدريبية في نيجيريا و3 دورات تدريبية في توغو للشركات المصدرة ووكلاء الشحن والوكلاء الإداريين.
  - بعثة استكشافية مع الخزائن العامة لمشروع الدفع الإلكتروني.
  - اقتناء أجهزة حاسوبية من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) عضو GATF. تجدر الإشارة إلى أنه تم حتى الآن توزيع 9 أجهزة كمبيوتر و80 جهاز لوحي وملحقاته بالإضافة إلى 80 بطاقة SIM لصالح نيجيريا بالإضافة إلى 13 جهاز كمبيوتر و47 جهاز لوحي وملحقاته ومضاد فيروسات و10 طابعات و47 بطاقات SIM.
- مواصلة تنفيذ جهود تبسيط الإجراءات الشكلية والضوابط المتعلقة بالتجارة الدولية في القطاع الزراعي، من خلال إدخال شهادات الصحة النباتية الإلكترونية المعروفة بـ "e-Phyto" في كل من تشاد، موريتانيا، وبوركينا فاسو خلال عام 2025.
- تنظيم ورشة عمل يومي 3 و4 يونيو 2024 في بانكوك (تايلاند)، لإطلاق تقرير بعنوان "تسهيل التجارة الرقمية والمستدامة في دول منظمة التعاون الإسلامي الآسيوية". يستند هذا التقرير إلى نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية الخامسة للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة (2023).
- تنظيم ورشة عمل تدريبية في الفترة من 5 إلى 7 أغسطس 2024 في مدينة بوجور بجمهورية إندونيسيا، حول تحسين إدارة مخاطر نظام الرقابة والتفتيش على واردات الأسماك والمنتجات البحرية في إندونيسيا. تأتي هذه الورشة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والتحالف العالمي لتيسير التجارة ومؤسسة TFO كندا وهيئة الحجر الصحي الإندونيسية (IQA)، ووكالة ضمان الجودة البحرية ومصايد الأسماك (MFQAA).

❖ **رقمنة إجراءات النقل البري:**

تتعلق مساعدة البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عملياتها لرقمنة إجراءات النقل (e-TIR) بدعم بلدان منظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا لاعتماد الاتفاقيات الدولية للنقل البري (TIR) بما في ذلك مسألة رقمنة الإجراءات. ستتيح الأنشطة الرامية إلى رقمنة إجراءات التجارة الخارجية تقليل تكاليف المعاملات لصادرات وواردات السلع في الدول الأعضاء. الإجراءات المتخذة في عام 2023 وتلك المقرر اتخاذها في عام 2024 هي:

- يعتزم كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الدولي للنقل البري (IRU) ومركز الدراسات في النقل المتوسطي(CETMO) ، تنظيم ورشة عمل إقليمية حول "الربط الطرقي وتأثيره على التجارة الإقليمية في إفريقيا الأطلسية"، وذلك يومي 11 و12 نوفمبر 2025 في الدار البيضاء، المملكة المغربية. وتهدف هذه الورشة إلى تعزيز الوعي في بلدان إفريقيا الأطلسية، من المغرب إلى الغابون، بأهمية تنفيذ اتفاقيتي النقل البري الدولي والنقل بالطرق البرية، من خلال دعم إقامة شبكات ربط طرقي فعالة بالتعاون مع المعنيين في القطاع.
- نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ندوة إلكترونية بعنوان "تيسير التجارة وسلاسل التوريد العالمية: الأهداف والآثار على التجارة الدولية"، يوم الخميس 25 سبتمبر 2025. وقد ركزت الندوة على الجوانب القانونية المتعلقة بتيسير التجارة وسلاسل التوريد العالمية، مع إبراز دور اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية. كما ناقشت الندوة تأثير اضطرابات سلاسل النقل والخدمات اللوجستية، بما في ذلك الموانئ والممرات وطرق العبور، على انسيابية التجارة وضمان الإمدادات، إلى جانب تقديم حلول ممكنة لمعالجة هذه التحديات.
- تقديم توصيات الدراسة المتعلقة بقطاع النقل ودوره في تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء النقل بالدول الأعضاء في المنظمة، الذي عُقد في إسطنبول، الجمهورية التركية، يوم 12 فبراير 2026.

القسم الثالث: تدريب المقاولات في مواضيع التجارة الدولية

في إطار المساعدة الفنية وبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة سلسلة من الدورات التدريبية الموجهة للشركات. تم تخصيص اهتمام خاص لدعم ريادة الأعمال بين النساء والشباب. بالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على أهمية قطاع السياحة نظرا لتأثيره الإيجابي في تحسين دخل السكان. تتمثل أنشطة المركز في الجهود التي يبذلها في هذه المجالات كما يلخص في الفقرات التالية. يتم تلخيص أنشطة المركز في الفقرات التالية:

أ. دورات تدريبية في مجال التجارة الدولية

أخذت ورش العمل التي تم تنظيمها خلال العامين الماضيين في الاعتبار موضوعات جديدة في التجارة الدولية. أُقيمت هذه الدورات التدريبية على شكل ندوات افتراضية مدتها 3 ساعات، أشرف عليها خبراء دوليون، وشملت الوحدات الثلاث التالية: النقل والخدمات اللوجستية، التسويق الرقمي، والتجارة الدولية.

خلال عام 2024، نظم المركز أيضًا الدورتين التدريبيتين التاليتين بالتعاون مع مركز أنقرة:

- **ورشة عمل حول "تطوير صناعة الحلال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 24-25 أبريل 2024:**

تم تنظيم هذا التدريب بالتعاون مع وزارة التخطيط التنموي الوطني في جمهورية إندونيسيا (BAPPENAS) بهدف تسهيل تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في تطوير صناعة الحلال بين المؤسسات الوطنية ذات الصلة في دول منظمة التعاون الإسلامي.

شهدت الورشة مشاركة أكثر من 200 شخص، حيث تبادل المشاركون الخبرات مع خبراء من إندونيسيا وتركيا وماليزيا، بالإضافة إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز أنقرة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، وجامعة دورهام ومنظمة السياحة العالمية. تناولت الموضوعات المطروحة خلال ورشة العمل ما يلي: مقدمة حول صناعة الحلال؛ شهادات ومعايير الحلال؛ تطوير السياحة الحلال؛ التمويل والاستثمار الإسلامي؛ الأطر السياسية والتنظيمية؛ وجهود المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الترويج لصناعة الحلال في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما شاركت الدول الأعضاء تجاربها وأفضل ممارساتها في هذا المجال.

- **ورشة عمل تدريبية حول الاقتصاد الرقمي الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عُقدت في 5-6 أغسطس 2024.**

تم تنظيم هذا التدريب بالتعاون مع وزارة التخطيط التنموي الوطني في جمهورية إندونيسيا (BAPPENAS) بهدف إثراء معرفة الدول الأعضاء وتعزيز قدراتها في مجال الاقتصاد الرقمي.

شارك في الورشة ممثلين من المنظمات الدولية والوزارات والوكالات الحكومية لتبادل أفضل الممارسات ومناقشة التحديات والفرص في هذا المجال. خلال هذا اللقاء، تبادل المشاركون الأفكار مع خبراء من إندونيسيا وتركيا والكاميرون، بالإضافة إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة وباقي المنظمات المتخصصة، حول الموضوعات التالية: مقدمة عن الاقتصاد الرقمي الإسلامي: الفرص والتحديات؛ دمج المبادئ الإسلامية والقيم الأخلاقية في التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي؛ الاستراتيجيات في تطوير وتشغيل التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ أخلاقيات العمل في سياق إسلامي؛ التمكين الاقتصادي في العصر الرقمي: دور الاقتصاد الرقمي الإسلامي؛ البنية التحتية للتحول الرقمي والأمن السيبراني؛ وأهمية الذكاء الاقتصادي في تعزيز التجارة والاستثمارات بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

سلط هذا الحدث الضوء على التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في مجال الاقتصاد الرقمي وكشف عن الفجوة الرقمية الموجودة داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي. واستغل المنظمون هذه الفرصة لتشجيع الدول الأعضاء على تعزيز التواصل والتعاون من أجل دعم التحول الرقمي لاقتصادات منظمة التعاون الإسلامي.

- **ورشة تدريبية حول أدوات التجارة والاستثمار للمركز الإسلامي لتنمية التجارة لفائدة الشركات الناشئة والمقاولات الصغرى ومؤسسات دعم التجارة، 22 أبريل 2026.**

نظّم المركز هذه الدورة التدريبية بهدف التعريف بمختلف الأدوات والمنصات الرقمية المتاحة لفائدة الفاعلين

الاقتصاديين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، والتي ترمي إلى تسهيل الولوج إلى المعلومات التجارية، وتعزيز الربط بين رجال الأعمال، وترويج التجارة البينية لدول المنظمة .

وقد أُدرجت هذه الورشة في إطار برنامج المركز لبناء القدرات، حيث مكّنت المشاركين من تحسين استيعاب واستخدام الأدوات والمنصات الرقمية التي يوفرها المركز، والاستغلال الاستراتيجي للبيانات التجارية، وتعزيز الحضور الدولي للمؤسسات المشاركة، فضلا عن تعزيز فرص التواصل وبناء الشراكات وخلق فرص التصدير نحو الأسواق الخارجية، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة للتجارة والاستثمارات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وشارك في هذه الدورة ممثلو الشركات الناشئة والمقاولات الصغرى، إلى جانب ممثلين عن مؤسسات دعم التجارة، من بينها غرف التجارة، وهيئات تنمية التجارة، ووكالات تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء بالمنظمة.

ب. برامج ودورات تدريبية تستهدف ريادة الأعمال النسائية والشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي

تكتسب ريادة الأعمال النسائية أهمية متزايدة في النسيج الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي. حيث تسهم المرأة اليوم بشكل كبير في خلق فرص العمل وتحسين دخل الأسرة، وتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء.
ومع ذلك، لا تزال النساء في دول المنظمة يواجهن تحديات عديدة، مثل انخفاض الدخل، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، ونقص التدريب في مجال التجارة، والتحديات المتعلقة بالوصول إلى مصادر الدخل والتمويل.
تستجيب مبادرات المركز الإسلامي لتنمية التجارة لهذه التحديات من خلال تعزيز الأنشطة التجارية للنساء، بهدف تمكينهن اقتصاديا واجتماعيا.

- **ورش عمل تدريبية حول الوصول إلى الأسواق لفائدة سيدات الأعمال من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**

في هذا السياق، نظم المركز الدورات التدريبية التالية بالتعاون مع مكتب تيسير التجارة الكندي (TFO-Canada):

- ورشة عمل تدريبية حول "الوصول إلى الأسواق وإدارة سلاسل القيمة لصالح الشركات والتعاونيات النسائية في الدول العربية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، تم تنظيمها بنجاح في الدار البيضاء، المملكة المغربية، من 17 إلى 21 يوليو 2023. ومكنت هذه الورشة المشاركين من إدارة سلاسل القيمة بشكل أفضل وتطوير مهاراتهم في مجال التجارة الدولية، بما في ذلك التسويق والتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية. كما تكللت الورشة بإنشاء شبكة سيدات الأعمال من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الناطقة باللغة العربية.
- ورشة عمل تدريبية حول "الوصول إلى الأسواق وإدارة سلاسل القيمة لصالح الشركات والتعاونيات النسائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الناطقة باللغة الإنجليزية"، في الفترة من 18 إلى 20 ديسمبر 2023 في جمهورية غامبيا. وبهذه المناسبة، قام المشاركون بتعزيز مهاراتهم في مجال التجارة الدولية والإدارة وتطوير المنتجات والتسويق والتصدير. كما تمكنوا من تحسين مهاراتهم القيادية والتواصلية.
- ورشة عمل تدريبية حول "الوصول إلى الأسواق وإدارة سلاسل القيمة لصالح المؤسسات والتعاونيات النسائية في البلدان الناطقة بالفرنسية في منظمة التعاون الإسلامي" ستُعقد في الفترة من 21 إلى 25 أكتوبر 2024 في نجامينا، جمهورية تشاد. ستشارك في هذه الورشة 40 سيدة أعمال من تشاد وبنين وبوركينا فاسو وغينيا وغينيا بيساو والجابون وكوت ديفوار، بهدف تعزيز كفاءاتهن الإدارية بالإضافة إلى تطوير مهارات الاتصال والريادة.

- **مشروع تمكين المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء**

تم تخصيص عام 2024 لتصميم وإطلاق مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة. يهدف هذا المشروع، الذي يركز على تنفيذ مبادرات واعدة تساهم في النمو الشامل، إلى إظهار إمكانات المرأة وتمهيد الطريق لفرص عمل جديدة وتحسين الرفاهية في المنطقة بدعم من المؤسسات المالية.

وفي هذا السياق، انعقد الاجتماع المؤسسي لإطلاق المشروع يوم 7 مارس 2024 افتراضيا، وتم تخصيصه لعرض المشروع ومناقشة سبل ووسائل تنفيذه.

شهد هذا الاجتماع رفيع المستوى مشاركة ممثلي وزارات التجارة في الدول الأعضاء التالية في منظمة التعاون الإسلامي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء: جمهورية تشاد، جمهورية كوت ديفوار، جمهورية غامبيا، جمهورية غينيا، جمهورية السنغال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية توغو. وفي ختام أشغال هذا الاجتماع، تم التوصل إلى الاتفاق على ما يلي:

- إطلاق البرنامج في الدول المستهدفة (غينيا، السنغال، غامبيا، تشاد، كوت ديفوار، توغو، بوركينا فاسو، نيجيريا) خلال عام 2024.
- إنشاء لجنة توجيهية في كل دولة تتألف من السلطات العامة والقطاع الخاص، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، وشركاء آخرين من أرض الواقع.
- مهمة تشخيص الاحتياجات وتحديد المجموعات والشركاء في كل بلد.
- تنفيذ خطة عملية في كل دولة لتنفيذ الأنشطة فعليا.

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار تنفيذ هذا البرنامج، استغل المركز فرصة انعقاد المعرض الخامس للصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي نُظم بالتزامن مع الدورة العاشرة لمعرض SISDAK خلال الفترة من 15 إلى 19 أبريل 2025 في داكار، لرعاية مشاركة مجموعة من سيدات الأعمال من دول إفريقيا جنوب الصحراء. وقد شملت هذه الرعاية تغطية تكاليف تذاكر السفر والإقامة، إلى جانب تخصيص أكشاك عرض مجانية، بهدف تمكينهن من الترويج لمنتجات التجميل والمنتجات الصيدلانية، وتعزيز فرص عقد شراكات تجارية مع فاعلين اقتصاديين ومؤسسات من دول منظمة التعاون الإسلامي.
وقد شاركت في هذه المناسبة نحو عشرين سيدة أعمال من تشاد، مالي، بنين، موريتانيا، النيجر، غامبيا، غينيا، الكاميرون، توغو، والسنغال، حيث شاركن في المعارض التجارية والندوات والاجتماعات الثنائية بين الشركات التي أُقيمت على هامش هذا المعرض.

❖ **أنشطة لصالح رواد الأعمال الشباب:**

يمثل الشباب إمكانات كبيرة لدول منظمة التعاون الإسلامي، حيث يشكلون ثلث السكان. ومع ذلك، فهم يواجهون العديد من التحديات في مجالات التعليم والتوظيف والوصول إلى الخدمات الصحية، بالإضافة إلى فرص التنمية الشخصية. تعرضت مشاريع رواد الأعمال الشباب، لهزات شديدة بعد جائحة كوفيد-19.

إضافة إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي، وأزمة الطاقة، والنمو السكاني، وتغير المناخ، مما أدى إلى أزمات إنسانية غير مسبوقة، كلها عوامل تفاقم الوضع العالمي. تُضاف إلى هذه التحديات قيود مثل الإطار القانوني والمؤسسي، وضعف الدعم من الجهات الحكومية، ومحدودية الوصول إلى البنية التحتية والتكنولوجيا المناسبة، وغياب مجموعات ريادة الأعمال التي تحفز الابتكار، بالإضافة إلى الفوارق بين الجنسين والتمييز على أساس السن. كما تعاني ريادة الأعمال من نقص المواهب، وهجرة الأدمغة، وضعف المهارات، وعدم كفاية التدريب، وصعوبات الحصول على التمويل. وفي هذا الإطار، قرر المركز الإسلامي لتنمية التجارة تنظيم العديد من الأنشطة التدريبية والمنتديات لدعم ريادة الأعمال الشبابية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا السياق، نظم المركز العديد من الأنشطة التدريبية في السنوات الأخيرة لتعزيز مهارات الشباب في مجال التجارة الدولية، والوصول إلى الأسواق، وإدارة سلاسل القيمة.

في يونيو 2024، شارك المركز في المنتدى الدولي "من الشباب إلى الشباب"، الذي نظمته منظمة الإيسيسكو في باكو، أذربيجان، تحت عنوان "ريادة الشباب والابتكار من أجل مستقبل مستدام في العالم الإسلامي". وهدف هذا المنتدى إلى تعزيز ريادة الأعمال بين الشباب، وتعزيز قيم السلام والتضامن، والتصدي لتغير المناخ. وقد شارك في هذا الحدث 90 شابا وشابة من 43 دولة. وفي هذا الإطار، قام المركز برعاية مشاركة الفائزين الثلاثة الأوائل من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

كما شارك المركز، في 19 سبتمبر 2024، في الندوة الافتراضية التي نظمتها منظمة التعاون الإسلامي تحت عنوان "تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي والتنمية المستدامة من خلال تعزيز الشراكات الشبابية"وقدم خلال هذه الندوة عرضا استعرض فيه أبرز أنشطة المركز الموجهة لفائدة الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال السنوات الأخيرة.

ت. دورات تدريبية لفائدة الفاعلين في قطاع السياحة:

بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) بالترويج المشترك للسياحة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ولتحقيق هذه الغاية، وفي إطار برنامجيهما TOURDEV وTourism-CaB، نظمت المؤسستان الندوات التدريبية الافتراضية التالية:

- ندوة افتراضية حول رقمنة الخدمات السياحية يومي 24 و25 مايو 2023، تم خلالها تزويد المشاركين بمعلومات قيّمة حول أحدث التوجهات وأفضل الممارسات في هذا المجال، ومكّن هذا التدريب الدول من الاطلاع على المعارف والمهارات الضرورية للاستفادة من التقنيات الرقمية وتحسين عروضها السياحية.
- ندوة افتراضية حول سياحة فن الطبخ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يومي 4 و5 أكتوبر 2023. سمح هذا التدريب للمشاركين بالتعرف على أدوات السياحة الغذائية من أجل وضعها موضع التنفيذ لتسريع تطوير هذا القطاع. كما سلط الضوء على الدور الأساسي للسياحة الغذائية في تعزيز السياحة المستدامة والتمكين الاقتصادي للمجتمعات المحلية، وخاصة النساء.
- ندوة افتراضية حول تعزيز ممارسة السياحة البيئية والحفاظ عليها في دول منظمة التعاون الإسلامي، يومي 29-30 نوفمبر 2023. وقد مكّن هذا التدريب المشاركين من تعزيز قدراتهم لتطوير قطاع تنافسي للسياحة البيئية، من خلال تقديم الأدوات الأساسية، وتحديد العراقيل التي تعيق تطوير القطاع في دول منظمة التعاون الإسلامي، والوقوف على أحدث التوجهات وأفضل الممارسات في هذا المجال. وبهذه المناسبة، قامت وزارة الزراعة والغابات في الجمهورية التركية، بالتعاون مع وكالة تنمية السياحة التركية، بتقديم تجاربهما الفريدة في مجال السياحة البيئية، مشاركين أفضل الممارسات التي تحققت في هذا الميدان. وقدم ممثل عن منظمة السياحة العالمية فهما شاملا للمفاهيم الأساسية للسياحة البيئية، إلى جانب استعراض المبادرات التي تُشرف عليها المنظمة في جميع أنحاء العالم في هذا السياق.
- ورشة عمل تدريبية افتراضية حول تنمية السياحة البيئية المستدامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في غرب أفريقيا، يومي 28-29 مايو 2024. حضر هذه الورشة، التي تهدف إلى تطوير السياحة البيئية في منطقة غرب أفريقيا، أكثر من 50 ممثلا من غينيا وغامبيا وبنين وبوركينا فاسو ومالي والسنغال وسيراليون كأعضاء في "المشروع الإقليمي لتنمية السياحة المستدامة في شبكة من المنتزهات والمحميات عبر الحدود في غرب أفريقيا". وبهذه المناسبة، قدمت منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجياتهما لتطوير السياحة البيئية في العالم، بما في ذلك في غرب أفريقيا، فضلا عن الإجراءات المتخذة لحماية البيئة. كما شارك في هذا التدريب خبراء من وزارة الزراعة والغابات ووكالة ترويج وتنمية السياحة في الجمهورية التركية بالإضافة إلى رئيس وDISTED Malaysia لمشاركة أفضل الممارسات في مجال السياحة البيئية. لمواصلة تنفيذ هذا المشروع، يخطط المركز لتنظيم المؤتمر الثاني للمانحين بمشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في عام 2025. يهدف المؤتمر إلى تسهيل تمويل المشروع بالإضافة إلى تنظيم تدريبات أخرى لفائدة متخصصين في الطبيعة والحفاظ عليها، والتسويق، واستكشاف فرص التمويل لمواقع السياحة البيئية التي يغطيها المشروع.
- ندوة افتراضية حول تعزيز القدرة التنافسية للسياحة الحلال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في 29 يوليو 2024. تم تنظيم هذه الندوة تماشيا مع قرارات الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة المنعقدة في خيفا في الفترة من 31 مايو إلى 2 يونيو 2024. شارك في هذه الندوة خبراء دوليين ووزارات ووكالات حكومية لتبادل الأفكار ومشاركة أفضل الممارسات والتحديات والفرص الحالية في مجال السياحة الحلال، بهدف تعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء.
- عقد ندوة تدريبية افتراضية حول "تطوير استراتيجية تسويقية مناسبة لوجهة السنغال"، خلال الفترة من 6 إلى 7 مايو 2025، في إطار اختيار مدينة داكار كعاصمة للسياحة الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، من قبل الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، المنعقدة في خيفا، أوزبكستان، عام 2024. وقد تم تنظيم هذا التدريب من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، بالتعاون مع وزارة السياحة والحرف اليدوية بجمهورية

السنغال، بهدف دعم الجهود الوطنية لتطوير السياسة السياحية وتعزيز مكانة السنغال على خارطة السياحة الدولية. وشهدت الندوة مشاركة ممثلين عن السلطات السياحية في السنغال، إلى جانب خبراء من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة، والمكتب الإقليمي لمنظمة السياحة العالمية في أفريقيا، إضافة إلى ممثلين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من بينها المغرب، وتركيا، وماليزيا، وأوغندا. وفي هذا الإطار، تناولت المناقشات وضع وسياسات السياحة في السنغال، واستراتيجية الأمم المتحدة لتطوير السياحة المستدامة في أفريقيا، إلى جانب دراسة الحالات وأفضل الممارسات في دول منظمة التعاون الإسلامي ضمن في القطاع المستهدف.

- بدعوة من مركز أنقرة، شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في ورشة العمل الافتراضية "تعزيز السياحة الغذائية في السنغال: التسويق والترويج"، التي انعقدت يومي 8 و9 يوليو 2025. وقد جمع التدريب 63 مشاركًا من مؤسسات القطاعين العام والخاص العاملة في مجال السياحة الغذائية في السنغال، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات ومؤسسات دولية، بما في ذلك اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري-الكومسيك، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، وهيئة الأمم المتحدة للسياحة (UN Tourism)، ومركز السياحة والسفر (MOTAC)، ووزارة الثقافة والسياحة في الجمهورية التركية. وجاء تنظيم الورشة في إطار احتفال داكار باختيارها مدينة السياحة لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، وكان الهدف منها هو تعزيز قدرات المتخصصين والخبراء العاملين في مجال السياحة الغذائية في السنغال، فضلاً عن تبادل التجارب الناجحة من دول منظمة التعاون الإسلامي وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية في القطاع، بما يعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وخلال الورشة، قدم خبير المركز الإسلامي لتنمية التجارة عرضا بعنوان "استراتيجيات تطوير السياحة الغذائية في دول منظمة التعاون الإسلامي"، مع التركيز بشكل خاص على تجربة السنغال. وقد حظيت هذه المساهمة بتقدير المشاركين، لكونها سلطت الضوء على إمكانات الدول الأفريقية، وخاصة السنغال، في هذا المجال، واستعرضت الاستراتيجيات التي يتعين تنفيذها للوصول إلى هذه السوق الواعدة.

القسم الرابع: وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

أ. نظام الانضمام والمساعدة الفنية

1) الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

يبلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية 45 دولة من أصل 165 دولة عضو، وكان آخرها جزر القمر التي انضمت في بداية أبريل 2025. بالإضافة إلى ذلك، هناك 11 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

تتم عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بطرق تتداخل فيها أصناف المفاوضات بين مفاوضات متعددة الأطراف وأخرى ثنائية الأطراف. وقد أحرزت بعض العمليات تقدمًا كبيرًا منذ عام 2013، بينما تعثر البعض الآخر منها نتيجة العديد من العوامل نذكر منها تباطؤ المفاوضات مع بعض أعضاء المنظمة، الجوانب الفنية المعقدة، المصاعب الداخلية وعدم الاجماع حول الاختيارات.

تتضمن شروط الانضمام مكونًا مرتبطًا بدعم البلدان من خلال المساعدة الفنية، علاوة على وسائل أخرى للتوعية والحوار التي تسمح للبلدان المنضمة بإعداد أفضل لعملية الحوار مع باقي الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها.

تتضمن شروط الانضمام مكونًا مرتبطًا بدعم الدول من خلال المساعدة الفنية، مع وسائل التوعية والحوار الأخرى التي تسمح للبلدان المنضمة بإعداد عملية الحوار مع الدول الأعضاء الأخرى بشكل أفضل للوفاء بالتزاماتها.

2) المساعدة الفنية وحملات التوعية:

تعتبر المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات ذات الصلة بمسلسل الانضمام للمنظمة من المحاور الأساسية لتدريب موظفي الحكومات. كما تتضمن هذه المساعدة أنشطة موجهة الى البرلمانين والأوساط الجامعية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وفي هذا السياق، أطلق المركز الإسلامي لتنمية التجارة دراسة بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية، بهدف تحديد طبيعة المساعدة الفنية التي من شأنها أن تسهل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

3) آليات الانضمام للمنظمة:

أطلقت منظمة التجارة العالمية في يوليو 2016 بوابة جديدة للانضمام الذكي (Accessions Intelligence Portal) التي حسنت من الوصول إلى المعلومات حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والعديد من الميزات الجديدة، مثل إمكانية الدخول المباشر إلى جميع القوانين التي تم الإشعار بها لإتمام الانضمام. توجد البوابة على الرابط: https://www.wto.org/accessions.

تم إطلاق العمل بقواعد البيانات حول الالتزامات في إطار انضمام (ACDB) في مايو 2012 وهي تمكن من الاطلاع على كل الالتزامات والمعلومات ذات الصلة التي تتضمنها تقارير فرق العمل حول الانضمام وبرتوكولات انضمام الدول الحادية والثلاثين 31 الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي تدخل تحت البند MC XII. (http://acdb.wto.org/). في سنة 2018، تم تحديث قاعدة البيانات لتشمل بروتوكولات الانضمام لجميع الأعضاء المنضوية تحت المادة الثانية عشرة والالتزامات الواردة فيها.

ب. الوضع الحالي لانضمام دول منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

يتلخص مسلسل الانضمام حسب الدول، على النحو التالي:

- **الجزائر**

تأسس فريق عمل انضمام الجزائر في 17 يونيو 1987. وقد أودعت الدولة رسميا مذكرتها بشأن التجارة الخارجية لدى منظمة التجارة العالمية في يونيو 1996. كما قدمت الجزائر عرضها الأولي بشأن الوصول إلى أسواق السلع والخدمات في عام 2002. للإشارة فقد عقدت مجموعة العمل المتشكلة من 43 دولة والتي يرأسها السفير خوسيه لويس كانسيلا (الأوروغواي) 14 اجتماعا حتى الآن، آخرها انعقد في مارس 2014. ويجري حاليا افتحاص نظام التجارة الخارجية الجزائرية من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

❖ **أذربيجان**

تم تكوين فريق العمل الذي يتابع انضمام أذربيجان بتاريخ 16 يوليو 1997، وهو نفس العام الذي تقدمت فيه الدولة بطلب العضوية. قدمت أذربيجان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في أبريل 1999. وقد قدم هذا البلد عرضه الأولي للوصول إلى أسواق السلع والخدمات في عام 2005. وعقد فريق العمل حتى الآن 15 اجتماعا، كان آخرها في يوليو 2023. ويجري حاليا افتحاص نظام التجارة الخارجية الجزائرية من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

❖ **العراق**

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 30 سبتمبر 2004. تأسست مجموعة العمل بخصوص انضمام العراق في 13 ديسمبر 2004. عقد الفريق اجتماعه الثالث في يوليو 2024، ويرأسه حاليا السفير صقر عبد الله المقبل من المملكة العربية السعودية.

❖ **إيران**

تم إيداع طلب إيران لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2004. وتم إنشاء مجموعة عمل في عام 2005 والتي عقدت اجتماعاً واحداً فقط في نفس العام. تم تعميم مذكرة لنظام التجارة الخارجية لهذا البلد في نوفمبر 2009. ولم تقدم إيران بعد عرضها للوصول إلى الأسواق فيما يخص السلع والخدمات.

❖ **لبنان**

تم تأسيس فريق العمل حول انضمام الجمهورية اللبنانية في 14 أبريل 1999. وعقد حتى الآن 7 اجتماعات، كان آخرها في عام 2009، برئاسة السيد إتيان أودو دو داينفيل (فرنسا). وقد وزعت لبنان مذكرة حول نظامها المتعلق بالتجارة الخارجية في يونيو 2001. كما قدم هذا البلد عرضه الأولي للوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالسلع والخدمات في عام 2003 ونشر ملخص النقاط التي أثارتها الدول الأعضاء. ويجري حاليا افتحاص نظام التجارة الخارجية الخاص بهذا البلد على أساس مشروع تقرير أعده فريق العمل.

❖ **ليبيا**

قامت ليبيا بإيداع طلب رسمي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية يوم 25 نوفمبر 2001. تم إنشاء فريق العمل حول انضمام ليبيا في عام 2004. والى حد الآن لم تقدم ليبيا مذكرة حول نظام التجارة الخارجية كما أن فريق العمل لم يجتمع بعد.

❖ **السودان**

عقدت مجموعة العمل لانضمام السودان التي تأسست في 25 أكتوبر 1994، 5 اجتماعات حتى الآن، برئاسة السيد ناوكي هيكوتا (اليابان)، كان آخرها في عام 2021. وقد تقدم السودان بعرض الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات في عام 2004. وتم توزيع ملخص النقاط التي أثارتها الدول الأعضاء. ولم يتم البدء في افتحاص نظام التجارة الخارجية للسودان والذي قدمته في عام 1999.

❖ **أوزبكستان**

تأسس فريق عمل لانضمام أوزبكستان في 21 ديسمبر 1994. وقد عقد 7 اجتماعات حتى الآن، كان آخرها في يونيو 2023 برئاسة السفيرة سيونغ ديوك يون (جمهورية كوريا). قدمت أوزبكستان مذكرة بشأن نظام التجارة الخارجية في سبتمبر 1998 وقدمت عرضها الأولي للوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالسلع والخدمات في عام 2005.

❖ **الصومال**

تم تكوين فريق العمل المعني بانضمام الصومال في 7 ديسمبر 2016. ولا تزال عملية تعيين رئيس فريق العمل جارية.

❖ **سوريا**

تأسس فريق العمل من أجل انضمام الجمهورية العربية السورية في 4 مايو 2010، ولم يجتمع بعد.

❖ **تركمنستان**

تأسس فريق عمل تركمانستان في 23 فبراير 2022، لكنه لم يعقد اجتماعه بعد.

الخـــلاصة:

بالرغم من أن العضوية في منظمة التجارة العالمية لها فوائد وامتيازات جمة، فإن المفاوضات حول الانتماء إلى هذه المنظمة تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لكل الدول المرشحة للانضمام، خاصة منها البلدان الأقل نموا. فآليات وشروط الانضمام تفرض القيام بإصلاحات داخلية. والبلدان الأقل نموا المرشحة للانضمام لها قدرات فنية ومؤهلات بشرية وموارد مالية محدودة في مواجهة تعقيدات الانتماء لهذه المنظمة.

وتهدف الدراسة التي أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية، إلى تحديد احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتسهيل عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

وإدراكًا منه لأهمية مساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذه المجالات، ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية برامج سنوية لبناء القدرات في شكل ورش عمل تدريبية وتحديث المعلومات، وذلك مع إعطاء اهتمام خاص لفائدة البلدان الأقل نموا.

من جانب آخر، سيواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، جهوده لتنظيم اجتماعات وورش عمل أخرى لتبادل الخبرات وتقريب مواقف الدول، ولاسيما تحسبا للمواعيد النهائية التي ستدعى فيها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لإعداد مواقفها على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي.

الملاحـق

الجدول 1: **تواريخ إنشاء فرق العمل لدول منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام لمنظمة التجارة العالمية**

البلدان	تاريخ إنشاء فريق العمل	رئيس فريق العمل
الجزائر	17 يونيو 1987	أوروغواي
أذربيجان	16 يوليو 1997	ألمانيا
العراق	13 ديسمبر 2004	المملكة العربية السعودية
إيران	26 مايو 2005	-
لبنان	14 أبريل 1999	فرنسا
ليبيا	27 يوليو 2004	إسبانيا
الصومال	7 ديسمبر 2016	-
السودان	25 أكتوبر 1994	اليابان
سوريا	4 مايو 2010	-
أوزبكستان	21 ديسمبر 1994	كوريا الجنوبية
تركمنستان	23 فبراير 2022	-

المصدر: منظمة التجارة العالمية، مارس 2020

الجدول 2: ملخص حالات الانضمام الجارية لمنظمة التجارة العالمية

الدولة	الطلب	إنشاء فريق العمل	مذكرة التجارة الخارجية	الاجتماع الأول/ والأخير لفريق العمل*	عدد اجتماعات فريق العمل*	عروض السلع		عروض الخدمات		مشروع تقرير فريق العمل**	مراجعة نظام التجارة الخارجية جارية على أساس مشروع تقرير فريق العمل
						العرض الأول	العرض الأخير*	العرض الأول	العرض الأخير*		
الجزائر	يونيو 1987	يونيو 1987	يوليوز 1996	أبريل 1998 مارس 2014	14	فبراير 2002	نوفمبر 2013	مارس 2002	أكتوبر 2013	فبراير 2014	✓
أذربيجان	يونيو 1997	يوليوز 1997	أبريل 1999	يونيو 2002 يوليو 2017	14	مايو 2005	سبتمبر 2013	مايو 2005	فبراير 2015	يناير 2015	✓
إيران	يوليو 1996	مايو 2005	نوفمبر 2009								
العراق	سبتمبر 2004	ديسمبر 2004	سبتمبر 2005	مايو 2007 أبريل 2008	2						
ليبيا	يناير 1999	أبريل 1999	يونيو 2001	أكتوبر 2002 أكتوبر 2009	7	نوفمبر 2003	يونيو 2004	ديسمبر 2003	يونيو 2004	أكتوبر 2009	
أوزبكستان	يونيو 2007	ديسمبر 2007	أبريل 2001	يوليو 2002 يوليو 2012	3						
لبنان	ديسمبر 2004	فبراير 2005	مارس 2005	أكتوبر 2005 أكتوبر 2009	7	أبريل 2006	نوفمبر 2008	أكتوبر 2006	نوفمبر 2008	أكتوبر 2012	✓
السودان	ديسمبر 1994	ديسمبر 1994	أكتوبر 1998	يوليو 2002 يوليو 2017	4	سبتمبر 2005		سبتمبر 2005			
سوريا	أكتوبر 2001	مايو 2010									
الصومال	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016									

المصدر: منظمة التجارة العالمية مستجدات مارس 2020

الجدول 3: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

البلد	تاريخ الانضمام
1. ألبانيا	8 سبتمبر 2000
2. البحرين	1 يناير 1995
3. بنغلاديش	13 ديسمبر 1993
4. بنين	1 يناير 1995
5. بروناي دار السلام	1 يناير 1995
6. بوركينا فاسو	3 يونيو 1995
7. الكاميرون	13 ديسمبر 1995
8. القمر الاتحادية	2024 سيتم تحديد التاريخ بالضبط
9. تشاد	19 أكتوبر 1996
10. كوت ديفوار	1 يناير 1995
11. جيبوتي	31 مايو 1995
12. مصر	30 يونيو 1995
13. الغابون	1 يناير 1995
14. غامبيا	23 أكتوبر 1996
15. غينيا	25 أكتوبر 1995
16. غينيا-بيساو	31 مايو 1995
17. غويانا	1 يناير 1995
18. إندونيسيا	1 يناير 1995
19. الأردن	11 أبريل 2000
20. الكويت	1 يناير 1995
21. كازاخستان	30 نوفمبر 2015
22. قيرقيزيا	20 ديسمبر 1998
23. ماليزيا	1 يناير 1995
24. المالديف	31 مايو 1995
25. مالي	31 مايو 1995
26. المغرب	1 يناير 1995
27. موريتانيا	31 مايو 1995
28. موزامبيق	26 أغسطس 1995
29. النيجر	13 ديسمبر 1996
30. نيجريا	1 يناير 1995
31. عمان	9 نوفمبر 2000
32. باكستان	1 يناير 1995
33. قطر	13 يناير 1996
34. العربية السعودية	11 ديسمبر 2005
35. السنغال	1 يناير 1995
36. سيراليون	23 يوليوز 1995
37. سورينام	1 يناير 1995
38. طاجكستان	2 مارس 2013
39. توغو	31 مايو 1995
40. تونس	29 مارس 1995
41. تركيا	26 مارس 1995
42. أوغندا	1 يناير 1995
43. الإمارات العربية المتحدة	10 أبريل 1996
44. اليمن	26 يونيو 2014
45. أفغانستان	29 يوليو 2016

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
(المراقبـون)

1. الجزائر
2. أذربيجان
3. إيران
4. العراق
5. لبنان
6. ليبيا
7. السودان
8. سوريـا
9. أوزبكستان
10. الصومال
11. تركمنستان (انشاء فريق العمل في 23 فبراير 2022)

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

فلسطين